

شرح العَقَادِ النَّسِيْعِيَّةِ

للعلامة سعد الدين التفتازاني

تحقيق الدكتور الشيخ
أحمد حجازي السقا

مكتبة الكليات الأزهرية
٩ شارع الصنوارية - بنوزهر - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتوحد بجلال ذاته وكمال صفاته ، المقدس في نعوت
الجبروت عن شوائب النقص ، وسماته ، والصلة على نبيه محمد ،
المؤيد بساطع حبه ، وواضح بيئاته ، وعلى آله وأصحابه ، هداة
طريق الحق ، وحماته .

وبعد

فإن مبني علم الشرائع والأحكام ، وأساس قواعد عقائد
الإسلام :

هو علم التوحيد والصفات ، الموسوم بالكلام . المنحى عن
غياب الشكوك ، وظلمات الأوهام .

ولأن(١) المختصر المسمى بـ «العقائد» ، تللامم الهمام ، قدوة علماء
الإسلام ، فجم الملة والمدين «عمر النصفي» — أعلى الله درجة —
في دار السلام — يشتمل من هذا الفن على غير الفرائد ، ودور
الفوائد في ضمن فضوله . هي للدين قواعد وأصول . وأئمأة نصوصه ،
هي للبيان جواهر وفصوص . مع غاية من التنقيح والتهدیب ، ونهاية
من حسن التنظيم والترقیب .

حاولت(٢) أن أشرخه شرحا يفصل مجملاته ، ويبين معضلاته
وينشر مطوياته ، ويظهر مكتوناته ، مع توجيهه للكلام في تنقيح ،
وتتبیه على المرام في توضیح ، وتحقيق المسائل غب تقریر ، وتدقيق
للدلائل اثر تحریر ، وتفسیر المقاصد بعد تمہید ، وتکثیر الفوائد ،
مع تجرید . طاویا کتحقیح المقال ، عن الاطالة والاملاک ، ومتجلفا عن
طرف الاقتصاد : الاعذاب والاخلاق . والله الہادی الى سبل
الرشاد ، والمسئول لنیل العصمة والسداد ، وهو خسبی ونعم الوکیل .

(١) فحاولت : من

(٢) وان : من

اعلم أن الأحكام الشرعية ، منها ما يتعلق بكيفية العمل وتشتمي فرعية وعملية . ومنها ما يتعلق بالاعتقاد ، وتسمى أصلية واعتقادية . العلم^(١) المتعلق بالأولى ، يسمى علم الشرائع والأحكام ، لما أنها لا تستفاد إلا من جهة الشرع ، ولا يسبق الفهم عند اطلاق الأحكام إلا إليها . وبالثانية علم التوحيد والصفات ، لما أن ذلك أشرف مباحثه وأشرف مقاصده .

وقد كان^(٢) الأوائل من الصحابة والتابعين — رضوان الله عليهم أجمعين — لصفاء عقائدهم ، ببركة صحبة النبي عليه السلام ، وقرب العهد بزمانه ، ولقلة الواقع والاختلافات ، وتمكنهم من المراجعة إلى الثقات ، مستغنين عن تدوين العلمين وترتيبهما أبواباً وفصولاً ، وتقرير مباحثهما^(٣) فروعاً وأصولاً .

إلى أن حدثت الفتنة بين المسلمين ، وغلب^(٤) البغي على أئمة الدين ، وظهر اختلاف الآراء ، والميل إلى البدع والأهواء ، وكثرت الفتاوى والواقعات ، والرجوع إلى العلماء في المهمات . فاشتغلوا بالنظر والاستدلال والاجتهاد والاستنباط وتمهيد القواعد والأصول ، وترتيب الأبواب الفصول ، وتكثير المسائل بأدلتها ، وابراد الشبه بأجوبتها ، وتعيين الأوضاع والاصطلاحات ، وتبين المذاهب والاختلافات .

وسموا ما يفيد معرفة الأحكام العملية عن أدلةها التفصيلية : بالفقه . ومعرفة أحوال الأدلة أجمالاً ، في أفادتها الأحكام : بأصول الفقه بمعرفة العقائد عن أدلتها : بالكلام . لأن عنوان مباحثه: كان قولهم الكلام في كذا وكذا ولأن مسألة الكلام كانت أشهر مباحثه ، وأكثرها نزاعاً وجداً ، حتى أن بعض المتعالية قتل كثيراً من أهل الحق ، لعدم قولهم بخلق^(٥) القرآن ، ولأنه يورث قدرة على الكلام ، في تحقيق الشريعات ، والزام الخصوم . كالمنطق الفلسفية ، ولأنه أول ما يجب من العلوم التي إنما تعلم وتتعلم بالكلام ، فأطلق عليه هذا الاسم^(٦) لذلك ثم خص به ، ولم يطلق على غيره تميزاً .

(١) فاعلم : من

(٢) كانت : من

(٣) مقاصدهما : خ

(٤) وغلب : ط

(٥) ثقہت فتنۃ خلق القرآن فی عہد الخليفة المسماون رضی اللہ عنہ .

(٦) یعنی الكلم .

ولأنه إنما يتحقق^(١) بـالمباحثة وادارة الكلام من الجانبين ، وغيره قد يتحقق بالتأمل ، ومطالعة الكتب ، ولأنه أكثر العلوم خلافاً ونزاعاً فيشتت افتقاره إلى الكلام مع المخالفن والرد عليهم ، ولأنه لقوة أدله صار كأنه هو الكلام دون ما عداه من العلوم . كما يقال للأقوى من الكلامين هذا هو الكلام ، ولأنه لا ينتبه على الأدلة القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية أشد العلوم تأثيراً في القلب وتغللاً فيه ، فسمى بالكلام المشتق من الكلم ، وهو الجرح . وهذا هو كلام القدماء .

ومعظم خلافياته مع الفرق الإسلامية . خصوصاً المعتزلة لأنهم أول فرقة أسسوا قواعد الخلاف لما ورد به ظاهر السنة ، وجرى عليه جماعة^(٢) من الصحابة — رضوان الله عليهم أجمعين — في باب العقائد . وذلك أن رئيسهم « وائل بن عطاء » اعتزل^(٣) مجلس « الحسن البصري » — رحمة الله — ليقرر أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، ويثبت المنزلة بين المزلتين . فقال الحسن : قد اعتزل عنا ، فسموا المعتزلة . وهم سموا أنفسهم « أصحاب العدل والتوفيق» لقولهم بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي على الله^(٤) ، ونفي الصفات القديمة عنه .

ثم انهم توغلوا في علم الكلام ، وتشبثوا بأذياط الفلسفه في كثير من الأصول ، وشاع مذهبهم فيما بين الناس ، إلى أن قال الشيخ « أبو الحسن الأشعري » لأستاذه « أبي على الجبائى » : ما تقول في ثلاثة اخوة مات أحدهم مطينا ، والآخر عاصيا ، والثالث صغيرا ؟ فقال^(٥) : الأول يثاب بالجنة . والثانى يعاقب بال النار . والثالث لا يثاب ولا يعاقب . قال الأشعري : فان قال الثالث : يارب لم أمتني صغيرا ، وما أبقيتني إلى أن أكبر فلأؤمن بك وأطيعك فأدخل الجنة ؟ (ماذا يقول رب تعالى؟)^(٦) فقال : يقول رب انى كنت أعلم^(٧) أذلكم . كبرت لعصيتك فدخلت النار ، فكان الأصلح لك أن تموت صغيرا . قال الأشعري : فان قال الثاني : يارب لم تمحنني صغيرا لشلة .

(١) جماعة اصحابية : ط .

(٢) يتحقق بالتكلم : خ .

(٣) الله تعالى : خ .

(٤) من مجلس : خ .

(٥) ما بين القوسين : ظ ،

(٦) أعلم بذلك : خ .

أعنى فلا أدخل النار ؟ فعما يقول الرب ؟ فبئس الجبائى . وترك
الأشعرى مذهبة ، واشتغل هو ومن تبعه بليطال رأى المعتلة ،
ولثبات ما وردت^(١) به السنة ، ومضى عليه الجماعة . فسموا أهل السنة
والجماعة .

ثم لما نقلت الفلسفة إلى العربية وخاض فيها المسلمين
حاولوا الرد على الملاسفة فيما خالقو فيهم الشريعة ، فخلطوا بالكلام
كثيرا من الفلسفة ، ليتحققوا مقاصدها فيتمكنوا من ابطالها . وهلم
جرا إلى أن أدرجوا فيه معظم الطبيعيات والآلهيات ، وخاضوا في
الرياضيات حتى كاد لا ينمي عن الفلسفة ، لولا اشتتماله على
السمعيات . وهذا هو كلام المتأخرین .

وبالجملة هو أشرف العلوم لكونه أساس الأحكام الشرعية ،
ورئيس العلوم الدينية ، وكون معلوماته : العقائد الإسلامية .
وغيته الفوز بالمساعدات الدينية والدينوية ، وبراهينه : الحجج
المقطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية .

وما نقل عن بعض المنسف^(٢) من الطعن فيه ، والمنع عنه ، غالباً
هو للمتعصب في الدين ، والقادر عن تحصيل اليقين ، والقادم أفساد
عقائد المسلمين ، والخائف فيما يقترب إليه من غواصات المقلسين .
والآن كيف يتصور المنع مما هو أصل الواجبات ، وأساس المشروعات .

ثم لما كان مبني علم الكلام على الاستدلال بوجود المحدثات
على وجود الصانع وتوحيده وصفاته وأفعاله . ثم منها إلى سائر
السمعيات ، ناسب تصدير الكلام^(٣) بالتبني على وجود ما يشاهد من
الأعيان والأعراض ، وتحقق العلم بهما ليتوسل بذلك إلى معرفة
ما هو المقصود الأهم فقال :

(قال أهل الحق) وهو الحكم المطابق للواقع يطلق على الأقوال
والعقائد والأديان والمذاهب ، باعتبار اشتتمالها على ذلك ، والحكم
يقابله الباطل وأما الصدق فقد شاع استعماله^(٤) في الآقوال خلصة .

(١) ما ورد به ظاهر السنة : خ . (٢) من المسند : خ .

(٣) تصدير الكتاب : خ . (٤) استعمله : سقط : خ .

ويقابله الكذب . وقد يفرق بينهما بأن المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع ، وف الصدق من جانب الحكم ، فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع ، ومعنى حقيقته مطابقة الواقع آياته .

(حقائق الأشياء ثابتة) حقيقة الشيء وماهيته ما به الشيء هو هو ، كالحيوان الناطق للإنسان ، بخلاف مثل الفساحك والكاتب ، مما يمكن تصور الإنسان بدونه ، فإنه من العوارض .

وقد يقال : إن ما به الشيء وهو ، باعتبار تحققه حقيقة ، وباعتبار شخصه هوية . ومع قطع النظر عن ذلك ماهية .

والشيء عندنا : الموجود . والثبتوت والتحقق والوجود .
والدون : المفاظ مترادفة ، معناها بددهم التصور .

فإن قيل فالحكم بشبوب حقائق الأشياء يكون لغوا بمنزلة قوله :
الأمور الثابتة ثابتة . فلذا : المراد أن ما نعتقد حقائق الأشياء ،
ونسميه بالأسماء من الإنسان والفرس والسماء والأرض ، أمر
موجودة في نفس الأمر ، كما يقال : واجب الوجود موجود . وهذا
الكلام مفيد ربما يحتاج إلى البيان . وليس مثل قوله : الثابت
ثابت ، ولا مثل قوله :

أنت أبو النجم وشعرى شعرى

على ما لا يخفى .

وتحقيق ذلك : أن الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة ، يكون
الحكم عليه بالشيء مقيدا بالنظر إلى بعض تلك الاعتبارات ، دون
البعض ، كالإنسان إذا أخذ من حيث أنه جسم ما ، كان الحكم عليه
بالحيوانية(1) مقيدا . وإذا أخذ من حيث أنه حيوان ناطق ، كان ذلك
لغوا .

(والعلم بها) أي بالحقائق من تصوراتها والتصديق بها
وتأييدها (متحقق) .

(1) مقيد بالحيوانية : من .

وقيل : المراد العلم بثبوتها للقطع بأنه لا علم بجميع الحقائق .
والجواب : أن المراد الجنس ، ردا على القائلين بأنه لا ثبوت لشيء
من الحقائق ، ولا علم بثبوتها حقيقة ولا بعدم ثبوتها (خلافا
للسوفسطائية) فان منهم من ينكر حقائق الأشياء ، ويزعم أنها أوهام
خيالات باطلة وهم العندية ، ومنهم من ينكر ثبوتها . ويزعم أنها
تابعة للاعتقادات ، حتى ان اعتقدنا الشيء جواهراً فهو حجراً ، أو عرضاً
فعرض ، أو قدماً فقدم ، أو حدثاً فحدث وهم العندية .

ومنهم من ينكر العلم بثبوتها شيء ولا ثبوته . ويزعم أنه شاك .
وشاك في أنه شاك وهلم جرا . وهم اللا أدبية .

لنا تحقيقاً : أنا نجزم بالضرورة بثبوت بعض الأشياء بالعيان ،
ويغمسها بالبيان . والزاماً : أنه ان لم يتحقق نفي الأشياء ، فقد
ثبتت ، وإن تحقق ، فالنفي حقيقة من الحقائق ، لكونه نوعاً من
الحكم ، فقد(١) ثبت شيء من الحقائق ، فلم يصح نفيها على الاطلاق .

ولا يخفى أنه إنما يتم على العندية . قالوا : الضروريات منها
حسبيات ، والحسن قد يغلط كثيراً ، كالأحوال يرى الواحد اثنين ،
والصفراوي يجد الحلو مرا . ومنها بدائيات . وقد يقع فيها
اختلافات . وتعرض شيء يفتقر في طبعها إلى أنظار دقيقة . والنظريات
فرع الضروريات . ففسادها فسادها . ولهذا كثر فيها اختلاف
العقلاء .

قلنا : غلط الحسن في البعض ، لأسباب جزئية ، لا ينافي الجزم
والبعض باتفاقه أسباب الغلط . والاختلاف في البديهي لعدم الافتراض
أو لخفاء في التصور ، لا ينافي البداهة . وكثرة الاختلافات لفساد
الانتظار ، لا تتنافى حقيقة بعض النظريات . والحق : أنه لا طريق إلى
المناظرة معهم ، خصوصاً اللا أدبية . لأنهم لا يعترفون بمعلوم ،
ليثبت به مجهول ، بل الطريق تعذيبهم بالنار ، ليعرفوا أو يحترقوا ،
و «سوفسطة» اسم الحكم الموجهة . والعلم المزخرف ، لأن «سوفسطة»
معناه العلم والحكمة و «اسطورة» معناه المزخرف ، والغلط . ومنه

(١) فائد : ٥ .

اشتقت السفسطة ، كما اشتقت الفلسفة من « فيلاسوفا » أي محب الحكمة .

(وأسباب العلم) وهو صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به ، أي يتضح ويظهر ، ما يذكر .

ويمكن أن يعبر عنه : موجودا كان أو معدوما ، فيشمل ادراك الحواس وادراك العقل من التصورات والتصديقات اليقينية وغير اليقينية ، بخلاف قولهم صفة توجب تمييزا لا يحتمل التقييد ، فإنه وإن كان شاملا لادراك الحواس بناء على عدم التقيد بالمعنى ، والتصورات بناء على أنها لا تقايض لها . على ما زعموا — لكنه لا يشمل غير اليقينيات من التصدیقات . هذا . ولكن ينبغي أن يحمل التجلى على الانكشاف القائم الذي لا يشمل الظن ، لأن العلم عندهم مقابل للظن .

(للخلق) أي للمخلوق من الملك والأنس والجن ، بخلاف علم الخالق — تعالى — فانه لذاته لا لسبب من الأسباب .

(ثلاثة : الحواس السليمة ، والخبر الصادق ، والعقل)
بحكم الاستقراء . وجاه الضبيط : أن السبب ان كان من خارج فالخبر الصادق ، والا فان كان آلة غير المدرك ، فالحواس والا فالعقل .

فإن قيل : السبب المؤثر في العلوم كلها هو الله تعالى ، لأنها بخلقه وإيجاده من غير تأثير للحسنة ، والخبر الصادق^(١) ، والعقل ، والسبب الظاهري ، كالنار للحرق هو العقل لا غير ، وإنما الحواس والأخبار ، آلات وطرق للعقل في الادراك . والسبب المفضي في التجمة بأن يخلق الله تعالى فينا العلم معه بطريق جرى العادة ، ليشمل المدرك كالعقل ، والآلة كالحسن ، والطريق كالخبر ، لا ينحصر في الثلاثة ، بل هنا أشياء أخرى ، مثل الوجدان والحدس والتجربة . وينظر العقل بمعنى ترتيب المبادئ والمقدمات .

(١) الصادق : مسطخ .

قلنا : هذا على عادة المشايخ في الاقتصار على المقاصد والأعراض عن تدقیقات الفلسفه فانهم لما وجدوا بعض الادرالات حاصلة عقیب الاستعمال للحواس الظاهرة ، التي لا يتسکن فيها سواء كانت من ذوى (١) العقول أو غيرهم ، جعلوا الحواس أحد الاسباب . ولما كان معظم المعلومات الدينية مستفاداً من الخبر الصادق ، جعلوه سبباً آخر . ولما لم يثبت عندهم الحواس الباطنة المسماة بالحسن المشترک والوهم وغير ذلك . ولم يتملک لهم غرض بتفاصيل الحدسیات والتجربیات والبدیهیات والنظیریات ، وكان مرجع الكل الى العقل : جعلوه سبباً ثالثاً ، يفضی الى العلم ، بمجرد التفات أو بانضمام حدس أو تجربة أو ترتیب مقدمات . فجعلوا السبب في العلم بأن لنا جوحاً وعطاها ، وأن الكل أعظم من الجزء ، وأن نور القمر مستفاد من الشمس ، وأن « السقمونيا » مسهل ، وأن العالم حادث : هو العقل . وإن كان في البعض باستعانة من الحس .

(فالحواس) جمع حاسة ، بمعنى القوة الحساسة (خمس) .
ويعنى : أن العقل حاكم بالضرورة بوجودها . وأما الحواس الباطنة التي تشتبها الفلسفه فلا تتم دلائلها على الأصول الاسلامية (السمع) وهو قوة مودعة في العصب المفروش في مقر الصماخ يدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتکيف بكيفية الصوت إلى الصماخ ، بمعنى أن الله تعالى يخلق الادرال في النفس عندذلك .

(والبصر) وهو قوة مودعة في العصبین الم gioفتين اللذین تتلاقیان في الدماغ (٢) ، ثم تفترقان ، فيتباðيان إلى العینین يدرك بها الأصوات والألوان والأشكال والمقادير والحركات ، والحسن والقبح وغير ذلك مما يخلق الله تعالى ادرالها في النفس ، عند استعمال العبد تلك القوة (والشم) وهي قوة مودعة في الزائدتين النائتين من مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي ، يدرك بها الروائع بطريق وصولها

(١) اللئے الصحیحة ان تأی همزة القویة بعد سواء دالما مثل قوله تعالى : « سواء عليهم انذرتم » ؟
(٢) الدماغ : سقط خ .

الهواء المتكيف بكيفية ذى الرائحة الى الخيشوم (والذوق) وهى قوة منبئة في العصب المفروش على جرم اللسان ، يدرك بها الطعم بمخالطة الرطوبة اللعابية التي في الفم بالمطعم ، ووصلوها الى العصب (والممس) وهي قوة منبئة في جميع البدن ، يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة والبيوسة . ونحو ذلك عند التماس والاتصال به (وبكل حاسة منها) أي الحواس الخمس (يوقف) أي يطلع (على ما وضعت هى) أي تلك الحاسة (له) يعني : أن الله — سبحانه وتعالى — قد خلق كلا من تلك الحواس لادراك أشياء مخصوصة ، كالسماع للأصوات ، والذوق للمطعم والشم للروائح ، لا يدرك بها ما يدرك بالحاسة الأخرى . وأما أنه هل يجوز^(١) ذلك أو يمتنع ذلك؟ ففيه خلاف . والحق الجواز : كما أن ذلك بموجب خلق الله تعالى ، من غير تأثير للحواس ، غلا يمتنع أن يخلق الله^(٢) عقيب صرف الباصرة ادراك الأصوات مثلا .

فإن قيل : أليست الذائق تدرك بها حلاوة الشيء وحرارته دعا؟ قلنا : لا . بل الحلاوة تدرك بالذوق ، والحرارة باللمس الموجود في الفم واللسان .

(والخبر الصادق) أي المطابق للواقع . فإن الخبر كلام ، يكون لنسبيته خارج ، تطابقه تلك النسبية ، فيكون صادقا ، أو لا تطابقه فيكون كاذبا . فالصدق والكذب على هذا ، من أوصاف الخبر ، وقد يقالان بمعنى الأخبار عن الشيء على ما هو به ، أولا على ما هو به . أي الاعلام بنسبة تامة تطابق الواقع أو لا تطابقه . فيكونان من صفات الخبر ، فمن هنها يقع في بعض الكتب الخبر الصادق بالوصف ، وفي بعضها خبر المكاذب بالإضافة .

(على نوعين : أحدهما : الخبر المتوافق) سمي بذلك لما أنه لا يقع دفعه بل على التعاقب والتواتر (وهو الخبر الثابت على المسنة قوم ، لا يتصور تواظفهم) أي لا يجوز العقل توافقهم (على الكذب) ومصادقه : وقوع العلم من غير شبهة (وهو)

(١) يجوز ذلك : خ .

(٢) الله عز وجل :

بالضرورة (موجب للعلم الضروري ، كالعلم بالملوك الخالبة في الأزمنة الماضية . والبلدان النائية) يحصل العطف على الملوك وعلى الأزمنة . والأول أقرب . وإن كان أبعد فهذا أمران : أحدهما أن المتواتر موجب للعلم . وذلك بالضرورة فانا نجد من أنفسنا العلم بوجود « مكة » و « بغداد » وأنه ليس الا بالأخبار . والثاني : أن العلم الحاصل به ضروري . وذلك لأنّه يحصل للمستدل وغيره ، حتى الصبيان الذين لا اهتماء لهم بطريق الاكتساب ، وترتيب المقدمات . وأما خبر النصارى بقتل عيسى عليه السلام — والميhood بتأييد (١) دين موسى — عليه السلام فتواقه ممنوع .

فإن قيل : خبر كل واحد لا ينفي الا الظن . وضم الظن الى الظن لا يوجب اليقين .

وأيضاً : جواز كذب كل واحد ، يوجب جواز كذب المجموع ، لأنّه نفس الآحاد . قلنا : ربما يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد ، كقوّة الجبل المؤلف من الشعارات .

فإن قيل : الضروريات لا يقع فيها التفاوت ولا الاختلاف ، ونحن نجد العلم يكون الواحد نصف الاثنين ، أقوى من العلم بوجود « اسكندر » والمتواتر قد انكر افادته العلم ، جماعة من العقلاء . كالسمنية والبراهمة .

قلنا ممنوع ، بل قد تتفاوت أنواع الضروري ، بواسطة التفاوت في الالف والعادة ، والمارسة ، والاطمار بالبسال ، وتصورات أطراف الأحكام . وقد يختلف فيه مكابرة وعنادا ، كالسوغسطائية في جميع الضروريات .

(١) لفت « البد » في التوراة ، لا يدل على أن البد ليوم القیامه ، بل الى يوم ظهور النبي الذي يحذّل موسى انسخ شريعته . النبي الائمه ذي اخير عنه موسى في الصدح المائة عشر من سفر التقى .

(والنوع الثاني : خبر الرسول المؤيد) أي الثابت رسالته (المعجزة) والرسول : انسان بعثه الله - تعالى - الى الخلق لتبلیغ الأحكام . وقد يشترط فيه الكتاب ، بخلاف النبي فانه أعم . والمعجزة : أمر خارق للعادة قصد به اظهار صدق من ادعى أنه رسول الله - تعالى - (وهو) أي خبر الرسول (يوجب العلم الاستدلالي) أي الحاصل بالاستدلال ، أي النظر في الدليل . وهو الذي يمكن التوصل بتصحیح النظر فيه الى العلم بمطلوب خبری . وقيل : قول مؤلف من قضایا يستلزم لذاته قوله آخر . فعلی الأول الدليل على وجود المصنوع : هو العالم . وعلى الثاني : قوله العالم حادث ، وكل حادث فله صانع . وأما قولهم : الدليل هو الذي يلزم من العلم به ، العلم بشيء آخر ، فبالثاني أوفق .

أما كونه موجبا للعلم ، فلقطع بأن من أظهر الله المعجزة على يده ، تصدیقا في دعوى الرسالة ، كان صادقا فيما أتى به من الأحكام . وإذا كان صادقا يقع العلم بمضمونها قطعا . وأما أنه استدلالي ، فلتوقفه على الاستدلال ، واستحضر أنك خبر من ثبتت رسالته بالمعجزات . وكل خبر هذا شأنه ، فهو صادق . ومضمونه واقع (والعلم الثابت به) أي بخبر الرسول (يضاهي) أي يشابه (العلم الثابت بالضرورة) كالمحسوسات والبدويات والتواءرات (في التيقن) أي عدم احتمال النقيض (والثبات) أي عدم احتمال الزوال بتشكیك المشكك فهو علم بمعنى الاعتقاد المطابق الجازم الثابت . والا لكان جهلا أو ظنا أو تقليدا .

فإن قيل : هذا إنما يكون في التواءر فقط غير جعل إلى القسم الأول . قلنا : الكلام فيما علم أنه خبر الرسول بأن سمع من فيه أو تواءر عنه ذلك أو بغير ذلك ، إن أمكن . وأما خبر الواحد فإنما لم يفده العلم لعراض الشبهة في كونه خبر الرسول .

فإن قيل : فإن كان متواطرا أو مسماوبا من في رسول الله - عليه السلام - كان العلم الحاصل به ضروريا . كما هو حكم سائر التواءرات والحسبيات . لا استدلاليها . قلنا : العلم الضروري

فـ المـ تـ وـ اـ تـ رـ عـ نـ الرـ سـ وـ لـ هـ وـ الـ عـ لـ مـ بـ كـ وـ نـ هـ خـ بـرـ الرـ سـ وـ لـ هـ - عـ لـ يـ هـ
الـ صـ لـ اـ هـ وـ سـ لـ اـ هـ - لـ اـ نـ هـ اـ نـ هـ اـ نـ هـ عـ نـ هـ هـ وـ اـ خـ بـارـ بـهـ .
وـ فـ اـ سـ مـ وـ عـ منـ فـ رـ سـ وـ لـ هـ صـ لـ اـ هـ عـ لـ يـ هـ وـ سـ لـ هـ هـ وـ اـ دـ رـ اـ كـ
اـ لـ لـ فـ اـ ظـ ، وـ كـ وـ نـ هـ كـ لـ اـ مـ رـ سـ وـ لـ هـ (١) عـ لـ يـ هـ الـ صـ لـ اـ هـ وـ سـ لـ اـ هـ .

وـ اـ سـ تـ دـ لـ اـ لـىـ : هـ وـ عـ لـ مـ بـ مـ ضـ مـ وـ نـ هـ وـ تـ بـ وـ تـ بـ وـ تـ مـ دـ مـ لـ وـ لـ هـ .
قـ وـ لـ وـ عـ لـ يـ هـ الـ صـ لـ اـ هـ وـ سـ لـ اـ هـ «ـ بـيـنـةـ عـلـىـ الدـعـىـ ، وـ تـيـمـينـ عـلـىـ
مـنـ اـنـكـرـ عـلـمـ بـالـ تـوـاـتـرـ + اـنـهـ خـبـرـ الرـسـوـلـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـ سـلـمـ وـ هـوـ
ضـرـورـيـ .ـ ثـمـ ، عـلـمـ مـنـهـ : اـنـهـ يـجـبـ اـنـ يـكـونـ بـيـنـةـ عـلـىـ الدـعـىـ .
وـ هـوـ اـسـتـدـلـالـىـ .

فـ اـنـ قـيـلـ : خـبـرـ الصـادـقـ المـقـيـدـ لـلـعـلـمـ ، لـاـ يـنـحـصـرـ فـيـ التـوـعـيـنـ ،
بـلـ قـدـ يـكـونـ خـبـرـ اللـهـ تـعـالـىـ ، اوـ خـبـرـ الـمـلـكـ اوـ خـبـرـ أـهـلـ الـاجـمـاعـ ،
اوـ خـبـرـ الـمـقـرـونـ بـمـاـ يـرـفـعـ اـحـتمـالـ الـكـذـبـ .ـ كـالـخـبـرـ بـقـدـومـ «ـ زـيدـ »
عـنـدـ تـسـارـعـ قـوـمـهـ إـلـىـ دـارـهـ .ـ قـلـنـاـ : اـمـرـادـ بـالـخـبـرـ (٢) خـبـرـ يـكـونـ سـبـبـ
عـلـمـ لـعـامـةـ الـخـلـقـ ، بـمـجـرـدـ كـوـنـهـ خـبـرـاـ ، مـعـ قـطـعـ النـظـرـ عـنـ الـقـرـائـ،
الـمـفـيـدـةـ لـلـيـقـنـ بـدـلـالـةـ الـعـقـلـ .ـ خـبـرـ اللـهـ تـعـالـىـ اوـ خـبـرـ الـمـلـكـ ، اـنـماـ
يـكـونـ مـفـيـداـ لـلـعـلـمـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ عـامـةـ الـخـلـقـ ، اـذـاـ وـصـلـ الـيـهـ مـنـ جـهـةـ
رـسـوـلـ عـلـيـهـ سـلـامـ ، فـحـكـمـ حـكـمـ خـبـرـ الرـسـوـلـ .ـ وـ خـبـرـ أـهـلـ
الـاجـمـاعـ فـيـ حـكـمـ الـتـوـاـتـرـ .ـ وـقـدـ يـجـابـ بـأـنـهـ لـاـ يـفـيـدـ بـمـجـرـدـهـ ، بـنـ
فـ الـبـنـظـرـ فـيـ الـأـدـلـمـ (٣) الـدـالـلـةـ عـلـىـ كـوـنـ الـاجـمـاعـ حـجـةـ .ـ قـلـنـاـ : وـكـذـلـكـ
خـبـرـ الرـسـوـلـ ، لـهـذـاـ جـعـلـ اـسـتـدـلـالـيـاـ .

(ـ وـأـمـاـ الـعـقـلـ) وـهـوـ قـوـةـ لـلـنـفـسـ ، بـهـاـ تـسـتـعـدـ لـلـعـلـمـ وـالـأـدـرـاكـاتـ .ـ
وـهـوـ الـعـنـىـ بـقـوـلـهـمـ : غـرـيـزـةـ يـتـبـعـهـاـ عـلـمـ بـالـضـرـورـيـاتـ عـنـ سـلـامـةـ
الـآـلـاتـ .ـ وـقـيـلـ : جـوـهـرـ يـدـرـكـ بـهـ الـغـائـبـاتـ بـالـوـسـائـطـ ، وـالـحـسـومـاتـ
بـالـمـشـاهـدـاتـ (ـ فـهـوـ سـبـبـ الـعـلـمـ أـيـضاـ) صـرـحـ بـذـلـكـ لـسـافـيـهـ مـنـ خـلـافـ
الـمـلـاحـدـةـ وـالـسـمـنـيـةـ ، فـيـ جـمـيـعـ النـظـريـاتـ ، وـبـعـضـ الـفـلـاسـفـةـ
فـيـ الـإـلـهـيـاتـ بـنـاءـ عـلـىـ كـثـرـةـ الـاـخـتـلـافـ وـتـنـاقـصـ الـأـرـاءـ .ـ وـالـجـوابـ :
اـنـ ذـلـكـ لـفـسـادـ الـنـظـرـ غـلـاـ يـنـافـيـ كـوـنـ الـنـظـرـ الصـحـيـحـ مـنـ الـعـقـلـ ،

(١) صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ : خـ . (٢) بـالـخـبـرـ : سـقطـ خـ .

(٣) الـدـالـلـةـ عـلـىـ : طـ .

مفيدة للعلم . على أن ما ذكرتم استدلال بنظر العقل ، ففيه أثبات
ما نفيتم ، فحيثناقض .

فإن زعموا أنه معارضة للفاسد بالفاسد . قلنا : أما أن يفيد
شيئاً فلا يكون فاسداً أو لا يفيد فلا يكون معارضة .

فإن قيل : كون النظر مفيدة للعلم إن كان ضروريًا لم يقع فيه
خلاف . كما في قولنا : الواحد نصف الاثنين وإن كان نظرياً لزم
أثبات النظر بالنظر ، وأنه دور . قلنا : الضروري قد يقع فيه
خلاف ، أما لعناد أو لقصور في الأدراك . فإن العقول متفاوتة
بحسب القطرة باتفاق من العقلاة ، واستدلال من الآثار وشهادة
من الأخبار . والنظري قد يثبت بنظر مخصوص لا يعبر عنه
بالنظر ، كما يقال : قولنا العالم متغير ، وكل متغير حادث ، يفيد العلم
بحدود العالم بالضرورة . وليس ذلك لخصوصية هذا النظر ، بل
لكونه صحيحاً مقوينا بشرائطه . فيكون كل نظر صحيح ، مقوى
بشرائطه ، مفيدة للعلم . وفي تحقيق هذا المفهوم زيادة تفصيل لا بل ينافي
بهذا الكتاب .

(وما ثبت منه) أي من العلم الثابت بالعقل (بالبدائية) أي بأوله
التوجه من غير احتياج إلى^(١) تفكير (فهو ضروري ، كالعلم بأن كـ
شيء أعظم من جزئه) فإنه بعد تصور معنى الكل والجزء والأعظم ،
لا يتوقف على شيء . ومن توقف فيه حيث زعم أن جزء الإنسان ،
كاليد مثلاً ، قد يكون أعظم من الكل ، فهو لم يتصور معنى الكل
والجزء . (وما ثبت به بالاستدلال) أي بالنظر في الدليل . سواء
كان استدلاً من العلة على المعلو . كما إذا رأى ناراً فعلم أن لها
دخاناً أو من المعلو على العلة . كما إذا رأى دخاناً ، فعلم أن هناك
ناراً . وقد يخص الأول باسم التعليل والثاني بالاستدلال (فهو
اكتسابي) أي حاصل بالكسب . وهو مباشرة الأسباب بالاختيار ،
كصرف العقل والنظر في المقدمات في الاستدلاليات ، والاصفاء
وتقليب الحقيقة . ونحو ذلك في الحسبيات . والاكتسابي أعم من
الاستدلالي ، لأنه الذي يحصل بالنظر في الدليل ، فكل استدلالي

(١) آن التقرير : ٥ .

(٢) ثبت بالاستدلال : ٥ .

اكتسابي ، ولا عكس . كالابصار الحاصل بالقصد والاختيار .
وأما الضروري فقد يقال في مقابلة الاكتسابي . ويفسر بما لا يكون
تحصيله مقدوراً للمخلوق . وقد يقال في مقابلة الاستدلالى ، ويفسر
بما يحصل بدون فكر ونظر في دليل . فمن هنا جعل بعضهم العلم
الحاصل بالحواس اكتسابياً ، أي حاصلاً ب المباشرة الأسباب
بالاختيار . وبعضهم ضروريأ أي حاصلاً بدون الاستدلال . فظهر
أنه لا تناقض في كلام صاحب « البداية » حيث قال : إن العلم الحادث
بنوعان ضروري : وهو ما يحدثه الله في نفس العبد من غير كسبه
واختياره ، كالعلم بوجوده وتغير أحواله . واكتسابي : وهو ما يحدثه
الله فيه بواسطة كسب العبد ، وهو مباشرة أسبابه . وأسبابه ثلاثة:
الحواس السليمة ، والخبر الصادق ، ونظر العقل .

ثم قال : والحاصل من نظر العقل : نوعان : ضروري يحصل
باول النظر من غير تفكير كالعلم بأن الكل أعظم من جزئه ^(١) .
 واستدلالى يحتاج فيه إلى نوع تفكير ، كالعلم بوجود النار عند
رؤية الدخان (والالهام) المفسر بالقاء معنى في القلب ، بطريق
النفيض (ليس من أسباب المعرفة بصحبة الشيء عند أهل الحق)
حتى يرد به الاعتراض على حصر الأسباب في الثلاثة المذكورة ^(٢) .
 وكان الأولى أن يقول : أسباب ^(٣) العلم بالشيء ، إلا أنه حاول
التبسيط على أن مرادنا بالعلم والمعرفة واحد ، لا كما اصطلاح عليه
بعض من تخميس العلم بالبركتات أو الكليات والمعرفة بالبساطة
أو الجزئيات . إلا أن تفصيص الصحة بالذكر مما لا وجه له . ثم
الظاهر أنه أراد أن الالهام ليس سبباً يحصل به العلم لعامة الخلق ،
ويصلح لللازم على الغير ، والا فلا شك أنه قد يحصل به العلم .
وقد ورد القول به في الخبر (نحو قوله عليه المصلاة والسلام
« ألمى ربي » ^(٤)) وحکى عن كثير من السلف .

واما خبر الواحد العدل وتقليد المتجهد ، فقد يفيد أن الظن ،
والاعتقاد الجازم ، الذي لا يقبل ^(٥) الزوال . فكأنه أراد بالعلم

(١) جزئه : خ .

(٢) يقول أسباب : خ .

(٣) ما بين التوسين : سقط خ .

(٤) الذي يقبل : خ .

ما لا يشملها . والا فلا وجه لحصر الأسباب في الثلاثة (والعالم)
 أى ما سوى الله تعالى من الموجودات مما يعلم به الصانع . يقال
 عالم الأجسام وعالم الأعراض وعالم النبات وعالم الحيوان ، إلى
 غير ذلك ، فتخرج صفات الله تعالى ، لأنها : ليست غير الذات كما أنها
 ليست عينها (بجميل أجزائه) من السموات وما فيها والأرض
 وما عليها (محدث) أى مخرج من العدم إلى الوجود . بمعنى أنه
 كان معذوما ، فوجد ، خلافا للfilosofie . حيث دهروا إلى قدم
 السموات بموادها وصورها وأشكالها ، وقدم العناصر بموادها
 وصورها ، لكن بال النوع بمعنى أنها لم تخل عن صورة قط(1) عن صورة
 ما . نعم أطلقوا القول بحدوث ما سوى الله تعالى ، لكن بمعنى
 الاحتياج إلى الغير ، لا بمعنى سبق العدم عليه .

ثم أشار إلى دليل حدوث العالم بقوله (اذ هو) أى العالم
 (أعيان وأعراض) لأنها أن قام بذاته قرين . والا فعرض . وكل
 منها حادث لـ سببين . ولم يتعرض له المصنف — رحمة الله
 تعالى — لأن الكلام فيه طويل ، لا يليق بهذا المختصر . كيف وهو
 مقصور على المسائل دون الدلائل (فالأعيان ما) أى ممكن يكون
 (له قيام بذاته) بقرينة جعله من أقسام العالم .

ومعنى قيامه بذاته عند المتكلمين : أن يتحيز بنفسه غير تابع
 تحيزه لتحيز شيء آخر بخلاف العرض فان تحيزه تابع لتحيز
 الجوهر ، الذي هو موضوعه . أى محله الذي يقومه . ومعنى وجود
 العرض في الموضوع : هو أن وجوده في نفسه هو وجوده في الحيز
 فإن وجوده في نفسه أمر ، وجوده في الحيز أمر آخر . ولهذا
 ينتقل عنه . وعند الفلاسفة . معنى قيام الشيء بذاته : استغناؤه
 عن محل يقامه . ومعنى قيامه بشيء آخر : اختصاصه به ، بحيث
 يصير الأول نعتا والثانى منعوتا ، سواء أكان متحيزا كما في مسماه
 الجسم ، أو لا (2) وكما في صفات المجردات .

(وهو) أى ماهي قيام بذاته من العالم (امبا مركب)

(1) عن صورة ما : سقط ط .

(2) أو لا كما في صفات الله تعالى . والمجردات (وهو) ... الخ : ط .

الجسم أو لا وكما في صفات المجردات . وهو ... الخ : خ .